

المغرب يُحرز تصنيفا متميزا في تقرير ممارسة الأعمال لمجموعة البنك الدولي لسنة 2020 بارتقائه للمرتبة 53 عالميا

أصدرت مجموعة البنك الدولي يومه الخميس 24 أكتوبر 2019 بواشنطن تقريرها السنوي حول ممارسة الأعمال برسم سنة 2020، والذي أبان عن تقدم المغرب بسبع (7) مراتب في التصنيف العالمي الجديد ليحتل لأول مرة المرتبة 53 من بين 190 دولة شملها التقرير، مسجلا بذلك تقدما هاما نحو تحقيق هدف ولوج دائرة الاقتصادات الخمسين الأوائل عالميا في أفق سنة 2021.

فعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حافظ المغرب على صدارته لدول شمال إفريقيا وحلّ ثالثا على صعيد المنطقة خلف كل من الإمارات العربية المتحدة التي احتلت المرتبة 16 عالميا ومملكة البحرين التي حلّت بالمرتبة 43. وقد حصلت المملكة العربية السعودية على المرتبة 62 وسلطنة عمان على المرتبة 68 والأردن في المرتبة 75 وقطر بالمركز 77 وتونس في المرتبة 78 ودولة الكويت في المرتبة 83، فيما احتلت مصر المرتبة 114.

وعلى الصعيد الإفريقي، فقد أبرز التقرير أن المغرب حافظ على مركزه الثالث خلف كل من جزر موريس التي ارتقت للمرتبة 13 عالميا ورواندا التي حلّت في المرتبة 38، في حين احتلت كينيا المرتبة 56 وجنوب إفريقيا المرتبة 84 والسنغال المركز 123 ونيجيريا المرتبة 131 عالميا.

وتُعزى النتيجة الإيجابية التي سجلها المغرب في هذا التصنيف العالمي الجديد إلى اتخاذ مجموعة من التدابير والإصلاحات الهامة المتعلقة بمجال الأعمال ونشاط المقاولات المغربية، والتي تندرج في إطار برنامج عمل اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال (CNEA). كما أن الكتابة الدائمة لهذه اللجنة لعبت دورا هاما في التعريف لدى خبراء البنك الدولي بالإصلاحات التي تم تنزيلها في مجال تحسين مناخ الأعمال ببلادنا، والمتعلقة أساسا بتطوير الإطارين القانوني والتنظيمي للأعمال، وتبسيط ورقمنة مجموعة من المساطر الإدارية المتعلقة بدورة حياة المقاول، فضلا عن إحداث منصات إلكترونية للخدمات وشبابيك وحيدة.

ويُعَدّ إصلاح القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة والقانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة من بين الإصلاحات الهامة التي دخلت حيز التنفيذ خلال هذه السنة، حيث مكن هذا الإصلاح من إدخال بعض التعديلات والمستجدات التي همت أساسا تعزيز حماية المستثمرين الأقلية وترسيخ مبدأ الشفافية والحكامة الجيدة بالاستناد إلى المعايير الدولية في هذا المجال. ونتيجة لذلك انتقل تصنيف المغرب في مؤشر حماية المستثمرين الأقلية من المرتبة 64 عالميا في التصنيف السابق إلى المرتبة 37 حاليا.

هذا، وحلّ المغرب في الرتبة 16 عالميا فيما يخص مؤشر تسليم رخص البناء من خلال إطلاق نسخة جديدة للمنصة الإلكترونية للتدبير الرقمي لرخص التعمير. كما تحسّن ترتيب المغرب

المتعلق بمؤشر الربط بشبكة الكهرباء (34 عالميا مقابل 59 السنة الماضية) بفضل تيسير عملية الربط الكهربائي للمقاولات بالدار البيضاء عبر إطلاق منصة إلكترونية لإيداع وتتبع طلبات الربط بالجهد المتوسط وكذا تطور استعمال محطات التحويل مُسبقة الصُّنع.

كما أشار التقرير السالف الذكر إلى مجموعة من الإصلاحات الأخرى التي ساهمت في تحسين مناخ الأعمال بالمغرب وكذا تصنيفه الدولي، لعل من أهمها:

- إنشاء نظام آلي يتعلق بإسناد القضايا للقضاة ونشر تقارير عن أداء المحاكم، والذي مكن من تسهيل تنفيذ العقود وتقدم المغرب إلى المرتبة 60 عالميا في المؤشر؛
- التمكين من الدفع الإلكتروني لرسوم الميناء، وحذف الطابع الورقي لإجراءات التعشير، وتمديد ساعات العمل داخل الميناء، مما ساهم في تسريع عمليات التجارة الخارجية وتقدم المغرب إلى المرتبة 58 عالميا؛
- تخفيض نسبة الضريبة المفروضة على الشركات عبر اعتماد نظام تصاعدي على الضريبة على الشركات، مما سمح بارتقاء المغرب إلى المرتبة 24 عالميا في مؤشر أداء الضرائب.

وبهذه النتيجة، فإن المغرب تقدم بخطوات هامة نحو تحقيق الهدف المسطر في البرنامج الحكومي والمتمثل في ولوج دائرة الاقتصادات الخمسين الأوائل عالميا في مجال تحسين مناخ الأعمال في أفق سنة 2021. ويتم في هذا الصدد العمل على إتمام إصلاحات أخرى كإحداث سجل وطني للضمانات في إطار تنزيل القانون المتعلق بالضمانات المنقولة والذي سيمكن من تيسير حصول المقاولات الصغرى والمتوسطة على التمويلات الضرورية، وكذا تحسين ترتيب المغرب في مؤشر الحصول على التمويل.

ويجدر التذكير إلى أن تقرير ممارسة الأعمال (Doing Business) يسعى إلى قياس أداء 190 دولة في مجال تسهيل ممارسة الأعمال عبر تقييم التشريعات والإجراءات الإدارية المعتمدة في عشرة مجالات مختلفة تدخل في إطار دورة حياة المقاول، وهي إنشاء المقاوله والتجارة الخارجية وأداء الضرائب وتراخيص البناء والربط بالشبكة الكهربائية ونقل الملكية والحصول على التمويل وتنفيذ العقود وحماية المستثمرين الأقلية، بالإضافة إلى تدير ملفات المقاولات التي توجد في وضعية صعبة.